



● التعدادات على أملاك الدولة



● مشاكل الكهرباء لا تنتهي

## في تقرير لجمعية الشفافية عن شهر أبريل

# تجاوزات جسيمة في وزارات ومؤسسات الدولة

## من المفاضات الساخنة؛ شبهة تواطؤ في تسرب ٦٥ طناً من اللحوم الفاسدة إلى الأسواق

كتبت ماجدة سليمان:

كشف تقرير جمعية الشفافية لشهر أبريل حول عدد من وزارات ومؤسسات الدولة عن وجود تجاوزات جسيمة تترتب عليها جملة من التداعيات التي تمس المال العام.

### البلدي والبلدية

أشار التقرير إلى أن ورشة العمل المشتركة بين البلدية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أعادت إلى الواجهة مجموعة من المشكلات المزمنة التي تستوجب الخروج من قبضة التوصيات لتجد لها محلاً في التنفيذ، من أهمها تفعيل قرارات مجلس الوزراء الخاصة بفتح الشوايك في الاختصاصات بين البلدية والوزارات الأخرى، وتعديل بعض مواد القانون رقم ٢٠٠٥ لسنة ٢٠٠٥ التي تعوق تنفيذ المشاريع التطويرية، وفصل المجلس البلدي عن الجهاز التنفيذي مالياً بعد نجاح تجربة فصله إدارياً، وتطوير آلية التخطيط باستخدام الحوار المجتمعي الموسع وتأهيل الكوادر لرصد التنمية وتنفيذ المخططات وإدارة الأراضي.

وأوضح التقرير أن عضوة في المجلس البلدي أشارت إلى أن موضوع استغلال بعض الأعضاء في المجلس صلاحياتهم لتحقيق أغراض شخصية من خلال إنجاز معاملات غير قانونية لناخبينهم توطئة لترشحهم مستقبلاً في انتخابات مجلس الأمة، فيما يتم التصديق على أعضاء آخرين في طرح أرائهم داخل المجلس لترميم مصالغ معينة وفق سبائك يوهات منقذ عليها مسبقاً، كذلك تحدثت عن قرارات تنظيمية توجه خدمة مصالح خاصة تغيب تكافؤ الفرص.

وعن علاقة المجلس مع البلدية تحدثت عن استمرار حجب الرأي القانوني في أي موضوع يطرح داخل الجلسة وقصور الجهاز الفني في تعاونه مع المجلس البلدي، وهو ما يبدو جلياً في التأخر الشديد في الرد على الأسئلة والاقتراحات. وهذا يقودنا إلى ضرورة وجود لجنة قيم داخل المجلس البلدي لضمان نزاهة أداء أعضاء المجلس بعد أن كثر حديث المواطنين عن وجود هذا الفساد، وحتى يبدأ أعضاء المجلس بالعودة ثقة الجمهور بشخصهم.

كذلك بحثت لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية خلال هذا الشهر ملاحظات ديوان المحاسبة على الحساب الختامي للبلدية، ومنها: ارتباط البلدية بتعاقدات قبل العرض على ديوان المحاسبة، والتعاقص عن إتمام إجراءات تعاقدات نتج عنها أعباء إضافية بلغت قيمتها نحو مائتي ألف دينار، وكثرة الأوامر التغييرية التي غدت ظاهرة في عمل البلدية، واستمرار عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحصيل الرسوم المستحقة عن التعدي على أراضي الدولة في طريق الدائري السابع من دون ترخيص، وقد بلغت قيمتها نحو اثنين وسبعين مليون دينار. وعلى مدار هذا الشهر أيضاً فتحت عدة ملفات ساخنة، يأتي في مقدمتها ملف الشؤون القانونية، حيث يأتي التساؤل معلقاً عن سبب عدم الدعوة إلى اجتماع اللجنة المكلفة بوضع الدفوع القانونية للقضايا البلدية منذ ١٨ نوفمبر ٢٠٠٩، خاصة وأن اللجنة قد شكلت لاستيفاد البلدية من خبرة المستشارين القدامى فيها بناءً على اقتراح مقدم من المجلس البلدي، وفي الوقت الذي ذكرت فيه مصادر قانونية أن تقرير اللجنة القضائية المشكّلة من مجلس الوزراء لتحديد الخسائر التي تعرضت لها البلدية من جراء الأحكام القضائية التي خسرتها الإدارة القانونية انتهى إلى تكديدها خسائر تقدر بسبعة وسبعين مليون دينار فضلاً عن خسائر عينية يصعب حصرها، فقد أرسل التقرير إلى وزير البلدية الذي أحاله إلى الإدارة القانونية فيما لم تتخذ إجراء بشأنه حتى نهاية هذا الشهر.

وفي ملف آخر تكرر الحديث عن تشديد مدير عام البلدية على أهمية الحفاظ على الأرشيف والحيلولة دون ضياع الملفات أو العبث بمحتوياتها وإساءة استخدامها بما يكيد البلدية مبالغ طائلة، ونحن نساءل بدورنا عن مصير مشروع الميكنة الذي أطلق مؤخراً

ولم يظهر أثره في مجريات العمل حتى الآن رغم أن التأسيس له قد تم منذ عهد الإدارة السابقة للبلدية بالإضافة إلى مشروع الإرشفة الإلكترونية ومشروع إصدار رخص البناء عن طريق المكاتب الهندسية.

وفي ملف مهم قدمت إحدى عضوات المجلس البلدي سؤالاً عن الحماية الإدارية والقانونية التي تدعم بها البلدية رجال الضبطية القضائية مخافة الاعتداء أو الإذعان عليهم أمام ساحات القضاء.

في ملف رابع تم التلميح إلى شبهة تواطؤ تقف وراء تسرب نحو خمس وستين طناً من اللحوم الفاسدة إلى الأسواق في ظل تأكيدات بأن نفس الشخص كان ضالعا في القضية الشهيرة بإدخال الدجاج التايواني المصاب بأنفلونزا الطيور للبلاد عام ٢٠٠٥، فيما تسربت أخبار عن ضغوط تُمارس على مجموعة من العاملين في البلدية للحيلولة دون إيقاف مدير إحدى الإدارات عن العمل بسبب فقدان مجموعة كبيرة من المعاملات الخاصة بالأغذية المستوردة في الوقت الذي يؤكد فيه هؤلاء تعمد إخفائها.

مؤسسة الرعاية السكنية وبين التقرير أن مجلس الأمة أحال المناقصات الأربع الأخيرة الخاصة بمبنيتي جابر الأحمد وصباح الأحمد إلى ديوان المحاسبة للفحص والتحقيق لوجود شبهة بتجاوزات مالية وإدارية، وتعتبر هذه خطوة جيدة، وكما نرى تكليف الديوان إضافة إلى ذلك بإجراء تقييم فترة الإعفاء التي منحت للمؤسسة من أحكام المناقصات المركزية منذ عام ٢٠٠٥ حتى ٣١ مارس ٢٠١٠، خاصة وقد كانت محل العديد من الأسئلة البرلمانية التي لم تحظ بأي رد.

وتعليقاً على تصريح نائب المدير العام المختص الذي أعلن فيه أن المؤسسة ستطرح مشروع البيوت منخفضة التكاليف لإنشاء حوالي عشرة آلاف وحدة سكنية على أساس نظام B.O.T. ولدة ثلاثين عاماً مع عدم وجود دعم حكومي للمشروع، تساءلت إحدى الصحافي كيب يمكن للشركة المنقذة أن تحط معدل عائد داخلي ١١٪ كما يقول المسؤول وأن تسترد رأسمالها بالكامل بعد تسعة سنوات دون دعم حكومي؟! نرى أن الرد على مثل هذه التساؤلات يكسر مبدأ الشفافية في مشاريع الخطة الإنمائية حيث يعتبر هذا المشروع أحد أهم درء الشبهات الانحراف المطروحة وفي المقابل صدر نهاية الشهر قرار بإنشاء جهاز للمراجعة الداخلية للمؤسسة، وهو توجّه محمود كان مجلس الوزراء قد طالب - منذ عدة أشهر - الأجهزة الحكومية التي لم تنشئ الجهاز، وهي كثيرة، العمل على إنشائه، لذا نأمل أن تحذو الجهات الحكومية التي ليس لديها مثل هذا الجهاز حذو المؤسسة لما لذلك من أهمية بالغة تنعكس على الارتفاع بمستوى الأداء وتحسين من الانحرافات الساجسة عن اللامبالاة والتسيب.

وزارة الشؤون أهدا التقرير بيان تفعيل نظام الميكنة الجديد سوف يحد من وجود الشركات الوهمية والتلاعب

في إقامة العمالة الوافدة ما لم يقض على الثلاثين نهائياً إذا حسنت النوايا وحسن الأداء، لذا بقي الحديث متواتراً طوال الشهر عن هذه القضية كونها تقع في نطاق مصالح غير قليل من الأطراف، ولا يزال النظام عرضة لمحاولات تعطيله والحد من تأثيره في إضعاف ربطه بالوزارات الأخرى ذات الصلة ونشر الأخبار المستمرة عن عرقلته لمصالح الشركات والمراجعين في محاولة لإيقافه، إلا أننا نعتقد أن استمرار دعم الوزير له واستمرار جعله ضمن أولوياته وهو المعمل حتى الآن سوف يكون سبباً رئيسياً في ترسيخ تمكينه من تحقيق طفرة نوعية في هذا المجال عجز دونها طابور طويل من مسؤولين سابقين داخل الوزارة في مستويات متفاوتة.

في موضوع آخر، يبدو أن تدقيق ملفات المجلس الأعلى لشؤون المعاقين قد بدأت توثي ثمارها من خلال إحالة بعض مدعي الإعاقات إلى النيابة، وتعتقد أن الموضوع يتطلب قدراً أكبر من الشفافية، فمن غير المتصور أن يقتصر الأمر حتى الآن على عدد محدود جداً من مدعي الإعاقات بينما ينصرف الحديث المعمل إلى الأرفق، كذلك لم يعلن عن تحريك المسألة بشأن موظفي المجلس الذين ثبت على بعضهم تهمة التواطؤ في هذا الملف وفي ملفات أخرى تتعلق بمخالفات مالية جرى الحديث عنها طوال الأشهر الماضية.

كذلك أعلن عن توجه الوزارة نحو تدقيق ملفات المساعدات الاجتماعية للتأكد من أحقية من تصرف لهم، وكان قد أثبتت في فترة سابقة وقائع محددة بشأن انحرافات في هذا الملف، علماً بأنه لم يتم الحديث عن تحديد وقت معين لإنهاء هذا التدقيق مما قد يدخله في دهايلز المماطلة والتسويف عند اكتشاف أية مخالفات.

وزارة الكهرباء وتناول عدة مخالفات جسيمة حدثت في الوزارة مؤخراً منها إعادة بعض المحالين للنيابة في نهم مال عام إلى عملهم في محطة الشغيبية الجنوبية رغم عدم انتهاء التحقيقات، ورغم أن تحقيقات الوزارة الأولية وجهت لهم أصابع الاتهام.

ومن ضمن هذه المخالفات أيضاً توريد وحدات تبريد غير مطابقة للمواصفات مما يهدد عمل المحطات الرئيسية، وتحمل تكاليف نفقات أعمال صيانة وإصلاحات لثمانية وحدات غازية في محطة الزور الجنوبية لتوليد القوى الكهربائية بقيمة ثمانمائة ألف دينار، وتغيير اسم خطة طوارئ ٢٠١٠ بعد أن وجهت لها العديد من الانتقادات وتوقع تنفيذها قريباً تحت مسمى آخر متضمنة تأجير محطات منتقلة بكلفة تبلغ مائة مليون دينار لثلاثة أشهر فيما استبعد أحد كبار المسؤولين من حضور الاجتماعات الخاصة بها لعدم تأييده لهذا العقد بدءاً بمرحلة تجهيز وثائق الطرح المتعلقة به.

في نفس السياق نثود إلى أهمية إضفاء الشفافية الكاملة على بدايات تخصيص الخطوط الكويتية خطوة بخطوة حيث أنها المرحلة التي ترتفع فيها عادة وتيرة التسبب وتزاد فرص الفساد، ومراعاة أن هذا المشروع سوف يكون نموذجاً تستدعيه الذاكرة الوطنية عند خصخصة أية مشاريع أخرى في الدولة في إطار ما تتضمنه الخطة الإنمائية.

لجنة الميزانيات البرلمانية تكررت ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

تتكرر ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

تتكرر ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

تتكرر ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

تتكرر ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

تتكرر ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

تتكرر ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

تتكرر ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

تتكرر ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

تتكرر ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

تتكرر ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

الحس بالمصالح العام وضعف التعاون والتنسيق الواجبين في تنفيذ المشاريع وقلّة الاهتمام بمستوى جودة العمل المنفذ، مما يمكن أن يفسر سبب رداءة الكثير من المشاريع الحكومية وسرعة ظهور عيوبها أثناء التشغيل.

في موضوع آخر كانت كلفة عقد الدراسة والتصميم والإشراف على مشروع مبني الركاب الجديد في المطار الدولي والتي بلغت سبع وعشرين مليون دينار ملفتة لارتفاع قيمتها مما أثار تساؤلات كثيرة، الأمر الذي يستوجب إزالة الستار عن المجريات الكاملة لهذا العقد بدءاً بمرحلة تجهيز وثائق الطرح المتعلقة به.

في نفس السياق نثود إلى أهمية إضفاء الشفافية الكاملة على بدايات تخصيص الخطوط الكويتية خطوة بخطوة حيث أنها المرحلة التي ترتفع فيها عادة وتيرة التسبب وتزاد فرص الفساد، ومراعاة أن هذا المشروع سوف يكون نموذجاً تستدعيه الذاكرة الوطنية عند خصخصة أية مشاريع أخرى في الدولة في إطار ما تتضمنه الخطة الإنمائية.

لجنة الميزانيات البرلمانية تكررت ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

تتكرر ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

تتكرر ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

تتكرر ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

تتكرر ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

تتكرر ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

تتكرر ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

تتكرر ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

تتكرر ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

تتكرر ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

دور رائد في دعم أهداف الخطة الإنمائية، كذلك ترتيب وضعها القانوني لمعرفة الجهة الحكومية العامة التي تشرف عليها.

### هيئة البيئة

وأشار التقرير إلى أن هناك انتقائية غير مبررة في إغلاق المصانع الملوثة للبيئة في منطقة أم الهيمان، فبينما يفوق عددها مئة وخمسين مصنعا أغلق منها سبعة وخمسين فقط، كذلك من جهة عدد أيام الإغلاق فبينما أغلق بعضها أسبوعاً فقد أغلق البعض الآخر ثلاثة أيام، والمشكلة ما زالت قائمة، إن الشفافية تتطلب الإعلان عن خطة الإغلاق ومدتها وأسبابها. وفي موازاة ذلك فإنه من المهم جدا المتظر في وضع المنطقة من جهة استمرارية صلاحيتها للسكن أو إبقاء المصانع فيها، خلال شهر مايو الحالي، خاصة في إطار ما ثبت من وجود تقارير رسمية في التسعينيات كانت قد أوصت بعدم تخصيصها للسكن وما تأكد الآن من استئثار الأمراض الخطيرة فيما بين القاطنين فيها مقارنة بمعدلاتها في المناطق الأخرى، ونحن على يقين، ونقول ذلك أسفين، لو حدثت كارثة أم الهيمان البيئية في مناطق أخرى لما تأخر حلها كل هذه مدة.

تكنولوجيا المعلومات وفقاً للتقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي بالتعاون مع المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال «إيسيا»، فقد احتلت الكويت المركز التاسع عربياً و٧٦ عالمياً من إجمالي ١٣٣ دولة على مستوى العالم في مؤشر الجاهزية التكنولوجية لعام ٢٠٠٩ - ٢٠١٠. إن الجهاز مطالب بالإعلان عن تقييمه للأرقام التي وردت في هذا التقرير وأسبابها وخطة لمعالجتها، خاصة فيما ذكره التقرير من أن الكويت قد شغلت المركز ١١٠ في الأولوية التي تعطيلها الحكومة لتكنولوجيا المعلومات، والمركز ١١٤ في حصولها على المنتجات التكنولوجية المقدمة، والمركز ١٠٥ في الأهمية التي تحظى بها تكنولوجيا المعلومات في الرؤية المستقبلية.

إعادة الهيكلة بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أعد برنامج كشافاً بأسماء ستين مواطناً ومواطنة تمهيداً لإحالتهم إلى النيابة العامة بسبب تحاليلهم من خلال التوظيف الوهمي في بعض الشركات لتقاضي الدولت والمزايا التي توفرها الدولة للعاملين في القطاع الخاص، في حين تستفيد الشركة باقتطاع جزء من هذه المزايا وتغطية نسبة العمالة الوطنية المزمّة بها.

ونظراً لاستمرار هذه الظاهرة منذ فترة ليست بالقصيرة نرى وجوب إجراء دراسة مستقلة تتناول أبعادها ووسائل محاصرتها والحد منها، ومدى كفاية نصوص العقوبات المقررة قانوناً سواء بالنسبة للأفراد أو الشركات، ومراجعة عدم الالتفاف عليها باستغلال ثغرات القوانين ذات الصلة، مما يصب في النهاية في اتجاه توسيع دور القطاع الخاص في توفير الدولة وحمايتها من العبث.

في نفس السياق أقيم ملتقى تربوي على مدى ثلاثة أيام هادفاً إلى نشر التوعية بالسلوك القويم المطلوبة تجاه ممتلكات المدرسة ومبانيها، ونرى أنه يجب تبني مثل هذا التوجه الإيجابي في جميع الجهات التي تعاني من الاعتداء على مرفقها العامة، وأيضاً على المزايا المالية التي يحاول البعض استغلالها دون وجه حق.

تعتبر اللجنة من المؤسسات المضيئة من بين الأجهزة الحكومية، حيث تقوم على كسب الفساد الناشئ عن إهمال عدد غير قليل من الأجهزة الحكومية، وقد بدأت اللجنة في تنفيذ حملات توعية تشتمل على جوانب نظرية وميدانية بالتنسيق مع جهات أخرى لبيان مدى أهمية ضرورة وجود هذه اللجنة وكيفية عملها الذي يصب في الحفاظ على ممتلكات الدولة وحمايتها من العبث.

في نفس السياق أقيم ملتقى تربوي على مدى ثلاثة أيام هادفاً إلى نشر التوعية بالسلوك القويم المطلوبة تجاه ممتلكات المدرسة ومبانيها، ونرى أنه يجب تبني مثل هذا التوجه الإيجابي في جميع الجهات التي تعاني من الاعتداء على مرفقها العامة، وأيضاً على المزايا المالية التي يحاول البعض استغلالها دون وجه حق.

تعتبر اللجنة من المؤسسات المضيئة من بين الأجهزة الحكومية، حيث تقوم على كسب الفساد الناشئ عن إهمال عدد غير قليل من الأجهزة الحكومية، وقد بدأت اللجنة في تنفيذ حملات توعية تشتمل على جوانب نظرية وميدانية بالتنسيق مع جهات أخرى لبيان مدى أهمية ضرورة وجود هذه اللجنة وكيفية عملها الذي يصب في الحفاظ على ممتلكات الدولة وحمايتها من العبث.

في نفس السياق أقيم ملتقى تربوي على مدى ثلاثة أيام هادفاً إلى نشر التوعية بالسلوك القويم المطلوبة تجاه ممتلكات المدرسة ومبانيها، ونرى أنه يجب تبني مثل هذا التوجه الإيجابي في جميع الجهات التي تعاني من الاعتداء على مرفقها العامة، وأيضاً على المزايا المالية التي يحاول البعض استغلالها دون وجه حق.

تعتبر اللجنة من المؤسسات المضيئة من بين الأجهزة الحكومية، حيث تقوم على كسب الفساد الناشئ عن إهمال عدد غير قليل من الأجهزة الحكومية، وقد بدأت اللجنة في تنفيذ حملات توعية تشتمل على جوانب نظرية وميدانية بالتنسيق مع جهات أخرى لبيان مدى أهمية ضرورة وجود هذه اللجنة وكيفية عملها الذي يصب في الحفاظ على ممتلكات الدولة وحمايتها من العبث.

في نفس السياق أقيم ملتقى تربوي على مدى ثلاثة أيام هادفاً إلى نشر التوعية بالسلوك القويم المطلوبة تجاه ممتلكات المدرسة ومبانيها، ونرى أنه يجب تبني مثل هذا التوجه الإيجابي في جميع الجهات التي تعاني من الاعتداء على مرفقها العامة، وأيضاً على المزايا المالية التي يحاول البعض استغلالها دون وجه حق.

## لا أثر لمشروع ميكنة البلدية في مجريات العمل حتى الآن

تتكرر ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

تتكرر ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

تتكرر ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

تتكرر ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

تتكرر ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

تتكرر ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

تتكرر ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

تتكرر ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

تتكرر ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

تتكرر ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

تتكرر ملاحظة لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية عند مناقشتها للحسابات الختامية بشأن لجوء الجهات الحكومية إلى الإسراع في استنفاد الاعتمادات المتبقية في الميزانية والتي تشكل جزءاً غير بسيط من مجمل الاعتمادات، وذلك خلال الربع الأخير من السنة المالية.

بعد الإزالة



● بعد الإزالة